

Distr.: General
2 March 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الدورة السادسة عشرة

فيينا، ٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز برنامج مكافحة الجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة
المعني بالمخدرات والجريمة ودور لجنة منع الجريمة والعدالة
الجنائية بصفتها هيئته التشريعية، بما في ذلك مسائل
الشؤون الإدارية والإدارة الاستراتيجية والميزانية

لجنة المخدرات

الدورة الخمسون

فيينا، ١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

شؤون الإدارة والميزانية

مخطّط الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المدير التنفيذي عن مخطّط الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2007/12 و E/CN.15/2007/15). وخلال النظر في التقرير، اجتمعت اللجنة الاستشارية بالمدير التنفيذي وبغيره من كبار المسؤولين في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، الذين قدّموا معلومات إضافية.

٢- وتشير اللجنة الاستشارية إلى التحسن الحاصل في عرض المخطّط. وتلاحظ بشكل خاص أن اهتمامها بضرورة الرصد الدقيق للاحتياجات المتغيرة لضمان إدراج

* E/CN.7/2007/1

** E/CN.15/2007/1

080307 V.07-81153 (A)



متطلبات واقعية من الموارد في الميزانية (انظر الفقرة ٨ من الوثيقة E/CN.7/2005/9) قد تمت معالجته من خلال عرض برنامج العمل بحسب المنطقة، بما في ذلك الاحتياجات المقدرة ذات الصلة.

٣- وتدرك اللجنة الاستشارية أن المخطط يمثل فقط تقديراً أولياً للإيرادات والنفقات وأن تقديرات أكثر دقة ستدرج في عرض الميزانية المدججة. وبالتالي فإن اللجنة الاستشارية ستكتفي في هذا التقرير بملاحظات ذات طبيعة عامة وتنوي إصدار تعليقات مفصلة أثناء النظر في الميزانية المدججة المقترحة. إضافة إلى ذلك، تحتفظ اللجنة حالياً برأيها بشأن الاحتياجات المقدرة من الميزانية العادية للمكتب لفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والمذكورة في الفقرتين ٢٠ و ٢١ من تقرير المدير التنفيذي، ما دامت ستعلق عليها عند النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤- وتبلغ الميزانية بحسب المخطط لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما قيمته ٣٢٥ ٨٦٣ ٠٠٠ دولار، مقابل ٢٨٣ ٠٤٨ ٠٠٠ دولار للميزانية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مما يمثل زيادة قدرها ٤٢,٨ مليون دولار، أو ما يعادل ١٥ في المائة. ويشمل المجموع التمويل الطوعي لبرنامج المخدرات بمبلغ يقدر بـ ٢١٢ ٣٢٣ ٠٠٠ دولار ولبرنامج الجريمة بمبلغ يقدر بـ ٧٦ ٨٣٧ ٠٠٠ دولار، علاوة على التمويل المقترح من الميزانية العادية والبالغ ٣٦ ٧٠٣ ٠٠٠ دولار. وتمثل هذه الأرقام زيادة بنسب ١٥ و ١٩ في المائة على التوالي من الميزانية المنقحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٥- وكما ذكر في الفقرة ٦ من تقرير المدير التنفيذي، يُتوقع أن تزيد ميزانية برنامج العمل بمبلغ قدره ٤١,٤ مليون دولار، أي ما يعادل ١٨ في المائة من ٢٣٠ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٢٧١,٤ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويجسد هذا النمو زيادات كبيرة متواصلة في التبرعات المخصصة الغرض (المرصودة) (انظر أيضاً الفقرات ٨-١١ أدناه). وتبين الفقرات ٧-١٢ من التقرير التغييرات الرئيسية المتوقعة لفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بحسب المنطقة.

٦- وشددت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن مخطط فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على الحاجة إلى رصد النسبة بين مكوّن البرنامج والدعم لضمان عدم زيادة تكاليف الدعم على حساب الإنفاق على البرامج (انظر الفقرة ٥ من الوثيقة E/CN.7/2005/9). وترحب اللجنة بالتحسن الحاصل في نسبة البرنامج إلى الدعم، كما ورد في الفقرة ١٥ من تقرير المدير التنفيذي، إذ انتقلت من ٧٥ مقابل ٢٥ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى نسبة

متوقعة قدرها ٨١ مقابل ١٩ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ومن المتوقع أن تصل إلى ٨٣ مقابل ١٧ في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتشجع اللجنة المكتب على مواصلة جهوده الرامية إلى تحقيق تحسن في هذا الصدد.

٧- وكما ورد في الفقرة ١٣ من تقرير المدير التنفيذي، يُتوقع أن تزيد احتياجات ميزانية الدعم البرنامجي بمبلغ قدره ١,٣ مليون دولار، أو ما يعادل ٣ في المائة، لترتفع من ٥٣,١ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٥٤,٤ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد حققت وفورات خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من خلال تجميد الوظائف الشاغرة وفرض قيود على السفر ومن خلال خصم تكاليف الدعم المتعلقة مباشرة بالمشاريع من حساب هذه المشاريع بدلا من خصمها من ميزانية الدعم البرنامجي، لكن هذه الوفورات قوبلت بزيادات في المرتبات وخسائر في أسعار الصرف. وكما ورد في الفقرة ١٤ من التقرير، خُفّضت ميزانية الدعم البرنامجي لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (صندوق اليونديسيب) في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بمبلغ ٣ ملايين دولار (٧ في المائة)، وذلك من ٤٢,٥ مليون دولار إلى ٣٩,٥ مليون دولار. ويُتوقع تحقيق وفورات إضافية تتراوح بين ١ و ٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ من خلال ترشيح المكاتب الميدانية وتجميد وظائف شاغرة إضافية. وقد جرى تنقيح ميزانية الدعم البرنامجي لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لخفضها بمبلغ ١ مليون دولار (١٠ في المائة)، وذلك من ١٠,٢ ملايين دولار إلى ٩,١ ملايين دولار. ولئن كانت اللجنة الاستشارية ترحّب بالتدابير المتخذة لتحقيق وفورات وزيادة الاحتياطات التشغيلية، فإنها تحذّر من احتمال أن تؤثر تدابير من قبيل فرض قيود على السفر وتجميد الوظائف الشاغرة على إنجاز المشاريع، على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة تقديم معلومات مفصلة عن نسبة الشواغر في المكتب وعن المهام التي كانت تنجز من خلال الوظائف التي جُمّدت، وذلك في سياق نظرها في الميزانية العادية.

٨- وتلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق احتمال استمرار تضائل إيرادات صندوق اليونديسيب المخصصة للأغراض العامة بمبلغ ٥,٧ ملايين دولار، أي ما يعادل ١٧ في المائة، لتصل إلى ٢٧,٨ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بعد أن كانت تبلغ ٣٣,٥ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن إيرادات صندوق اليونديسيب المخصصة للأغراض العامة تتراجع منذ سنوات، بالقيم المطلقة وبالنسبة للتبرّعات المخصصة الغرض (انظر الجدول). فالتوسط السنوي للتبرّعات العامة الغرض بلغ ٢١ مليون دولار بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨، في حين تراجع إلى ١٦ مليون

دولار في الفترة الممتدة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٦، تراجعت هذه التبرّعات إلى ١٤,٤ مليون دولار وهي تقدّر بمبلغ ١٢,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. وفي المقابل، ارتفعت الإيرادات المرصودة من الأموال المحدّدة الغرض من متوسط سنوي قدره ٤٣ مليون دولار في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ إلى ٥٨ مليون دولار في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٦، بلغت الإيرادات من الأموال المخصصة الغرض ٧٣,٧ مليون دولار، ومن المتوقّع أن تصل إلى ٧٧,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٧.

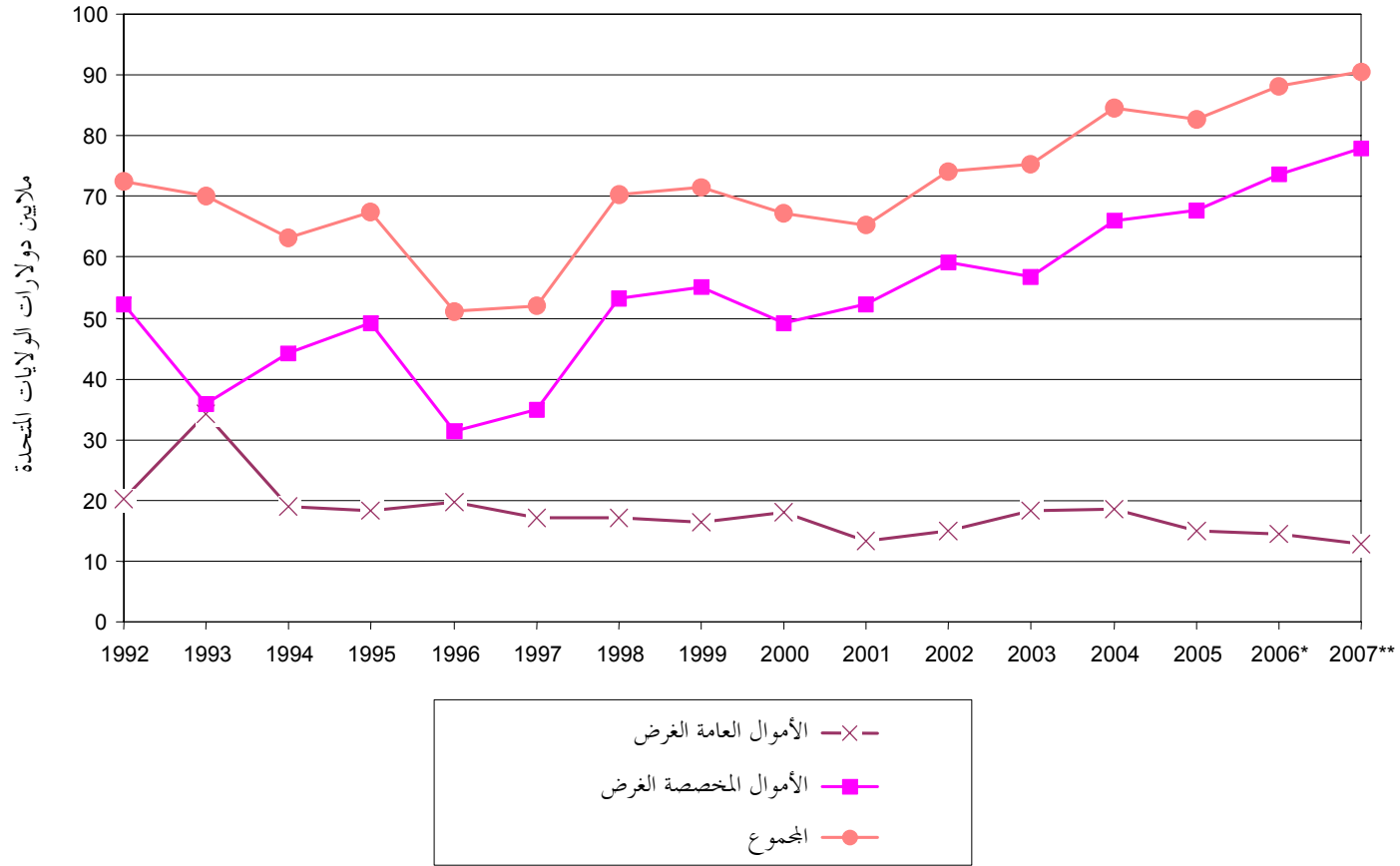
٩- وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن ١٢ مليون دولار من الأموال العامة الغرض في صندوق اليونديسيب ستنتفق على الدعم البرنامجي عام ٢٠٠٧ لأن المبلغ المسترد من تكاليف الدعم البرنامجي لم يتجاوز ٥,٧ مليون دولار، أو ما يعادل ٣٢ في المائة، من أصل الاحتياجات السنوية البالغة ١٨ مليون دولار؛ ويغطى الباقي (٠,٣ مليون دولار) من التبرّعات المخصصة. كما أبلغت اللجنة بأن ٨,٧ مليون دولار من الـ ١٢ مليون دولار من الأموال العامة الغرض التي ستنتفق في عام ٢٠٠٧، مخصّص لتغطية رواتب الوظائف الأساسية في ميزانية الدعم البرنامجي، بحسب ما وافقت عليه لجنة المخدرات، فيما سيُنْفَق مبلغ آخر قدره ١ مليون دولار على البرامج الأساسية التي لا تجتذب أموالاً مخصصة كافية.

١٠- وفيما يخص صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، من المتوقّع ألا تتجاوز الإيرادات العامة الغرض ٣,٨ ملايين دولار تقريباً في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن المتوقّع أن تتضاءل إيرادات الصندوق المخصصة الغرض في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بمبلغ ١١,٥ مليون دولار، أو ما يعادل ٢٥ في المائة، نتيجة التأخّرات غير المتوقّعة المتصلة بالبرنامج الكبير لمكافحة الفساد. ومن المتوقّع أن يزيد مجموع الإيرادات المخصصة الغرض بـ ٢٩,٧ مليون دولار (٨٦ في المائة) ليصل إلى ٦٤,٣ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١١- وترحب اللجنة بالزيادات المتوقّعة في الإيرادات المخصصة الغرض، لكنها في الوقت نفسه تحثّ المكتب على مواصلة البحث عن سبل جديدة لزيادة الإيرادات العامة الغرض.

١٢- وتكرّر اللجنة الاستشارية طلبها إلى المكتب توفير معلومات وأمثلة محدّدة عن التنسيق الفعلي بين برنامجي المخدرات والجريمة (انظر الفقرة ٧ من الوثيقة E/CN.7/2005/9) وتوصي بتقديم هذه المعلومات في سياق الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

التبرّعات في برنامج المخدرات على مدار الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٧
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



* رهنا بوضع الحسابات في شكلها النهائي.

** تقديرات.